الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

13 **يناير** 2022

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	2

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تساؤل عن مستجدات العجز الاكتواري للتأمينات ورفع سن التقاعد والحد من المبكر

أنظمة استئجار الدولة للعقار و"العلم" والسياحة.. تحت قبة الشورى

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2022م
https://www.alriyadh.com/1929302

حدد مجلس الشورى الاثنين موعداً لمناقشة نظام استئجار الدولة للعقار وإخلائه ومداولة تقرير اللجنة المالية والاقتصادية بشأنه، كما يخضع للمناقشة تقرير لجنة الثقافة في شأن مشروع نظام السياحة "المعدَّل" ويستمع بعد ذلك المجلس إلى رأي لجنة الشؤون الخارجية في شأن مقترح نظام الأوسمة والجوائز الأجنبية المقدمة إلى السعوديين، ويصوت الأعضاء على توصيات لجان الشورى بشأن تقارير الأداء لوزارة الطاقة وهيئة تنظيم المياه والكهرباء والخطوط الجوية السعودية، وفي جلسة الثلاثاء المقبل، يستمع المجلس إلى وجهة نظر لجان الثقافة والإسكان والشؤون الأمنية والعسكرية والموارد البشرية، بشأن تقرير الهيئة الملكية للعلا ونظام نزع ملكية العقارات للمصلحة العامة ووضع اليد المؤقت على العقار، ومقترح تعديل نظام العلم والتعديلات المقترحة على نظام التأمينات الاجتماعية، ثم يصوت المجلس على توصيات اللجان بشأنها.

عجز التأمينات

ويصوت الشورى الثلاثاء المقبل على توصيات لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية على التقرير السنوي للعام المالي 41-1443 للتأمينات الاجتماعية وترد اللجنة على ملحوظات الأعضاء تجاه التقرير الذي أظهر استمرار العجز الاكتواري لنظام التأمينات الاجتماعية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المستقبلية تجاه المستفيدين مستندا في ذلك على إحصائيات أداء النظام وبناء التوقعات المستقبلية المرتبطة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، والذي سيكون بعد عشر سنوات 1725 مليار ريال وفي عام 2016 قد بلغ العجز الاكتواري 587 مليار ريال، والعجز الاكتواري هو "التزام مؤجل لا يقابله موجودات حالية أو مستقبلية تكون كافية لتغطيته"، والذي سيكون بعد 20 سنة 3863 مليار ريال أي قرابة الأربعة تريليونات يتوقع أن تتراكم خلال 25 سنة، أمّا القيمة الحالية للالتزامات الاكتوارية للعام المالي المنصرم فهي 1505 مليارات ريال، أي ما يعادل مرة ونصف إجمالي الإيرادات العامة للمملكة.

ومع هذه الأرقام تساءل عضو مجلس الشورى د. حسن آل مصلوم: ما مآل هذا العجز؟ لأننا إن لم نكبح جماح هذا العجز في القريب العاجل فإنه لا محالةَ منتقل الى الأجيال القادمة، وكأننا نُقدِّم فاتورة التمويل لكل طفل من الأجيال القادمة عند ولادته.

ويقول آل مصلوم: إن التقاعد المبكر وانخفاض سن التقاعد في المملكة عند عمر 60 سنة هجرية أي ما يعادل 58 سنة ميلادية - والذي يعتبر ضمن الأقل عالميا - هو التحدي الأكبر للاستدامة المالية في منظومة التأمينات الاجتماعية، خصوصا مع انخفاض عائدات الاستثمار للصناديق الحكومية والنمو الاقتصادي العالمي.

إصلاحات ملحة

وأضاف آل مصلوم: والإصلاحات باتت ملحة اليوم أكثر من ذي قبل وقد تكون غير مستساغة أو محبذة لدى البعض، ولكن من منظور العدالة والتكافل الاجتماعي يجب أن نحقق التوازن بين الالتزامات التأمينية على الأجيال القادمة والجيل الحالي، فتتحقق المصلحة العامة والمستدامة، وأكد عضو الشورى ضرورة رفع سن التقاعد والحد من التقاعد المبكر كي نتجنب سد العجز المتصاعد من إيرادات الدولة وكي لا تضطر المؤسسة العامة للتأمينات إلى رفع نسبة اشتراكات الموظفين أو التقليل من استحقاقاتهم التقاعدية، مما يزيد من الأعباء المعيشية على المتقاعدين - خصوصا من ذوي الدخل المنخفض - مع ما يصاحبه من ضعف في الاستهلاك وتباطؤ في النمو الاقتصادي.

وطالب إبراهيم آل دغرير بإعادة دراسة العجز الاكتواري بعد دمج الاصول المالية التابعة للمؤسسة العامة للتقاعد، وأشار إلى أن مجموع الاصول للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 726 مليار ريال وهناك استثمارات داخلية وخارجية فالأسهم المحلية تمثل نسبة 20 ٪ بقيمة 144 مليار ريال، منها 57 مليار ريال بالشركات المدرجة بالسوق السعودي وتملك المؤسسة فيها نسبة أكبر من 5 % و80 مليار ريال تقريبًا بالشركات المدرجة أيضًا ولكن بنسبة تملك أقل من 5 %، وهناك استثمار بقيمة 5 إلى 7 مليارات بالشركات غير المدرجة، كما أن مجموع الاستثمارات المحلية 394 مليار ريال بما فيها الاستثمارات العقارية وسندات حكومية محلية ونقد، وتمثل نسبة 54 % من مجموع الاستثمارات للمؤسسة، ومجموع الاستثمارات بالأسواق الأجنبية تقريبًا 332 مليار ريال بما فيها الاستثمارات العقارية وسندات حكومية أجنبية ونقد ومحافظ استثمارية متعددة الاصول، وتمثل نسبة 46 % من مجموع الاستثمارات للمؤسسة، وتتولى شركة حصانة الاستثمارية إدارة الاستثمارات المحلية وبالنسبة للاستثمارات الاجنبية يتم ادارتها من خلال مدراء اصول مؤهلين عالميًا.

اندماج التقاعد والتأمينات

وأضاف آل دغرير: باندماج مؤسسة التقاعد مع التأمينات الاجتماعية سينتج من ذلك كيان بأصول استثمارية ضخمة جدًا، وتعتمد المؤسسة في حساب العائد الاستثماري السنوي للاستثمارات بناء على المتوسط الهندسي للخمس السنوات الأخيرة فمن عام 2014 إلى 2018 بلغ عائد الاستثمار 3.8 %، ومن عام 2015 إلى 2019 بلغ 6 %، ومن عام 2016 إلى عام 2020 بلغ عائد الاستثمار 8 %، ولكن لا يوجد بالتقرير أي نسبة لعائد الاستثمارات حسب الأسواق أو القطاع سوى بالسوق المحلية أو العالمية، وتنوع الاستثمارات بالسوق السعودي جيد ويمكن معرفة عائد الاستثمار من خلال نتائج السوق السعودي للأسهم ولكن ماذا عن الأسواق العالمية والشركات غير المدرجة حتى الشركات المدرجة والتي نسبة تملك المؤسسة فيها أقل من 5 % لم توضح بالتقرير ما هي الشركات وإنما ذكرت بمجمل استثمار بمبلغ 80 مليارا.

تمكين ذوي الإعاقة

ومن مداخلات أعضاء الشورى في مناقشة تقرير التأمينات الاجتماعية، لفت الدكتور فيصل آل فاضل إلى عدم تمكين المؤسسة الأشخاص ذوي الاعاقة من المزايا التي كفلها نظام وسياسات العمل على مستوى التوظيف، وقال إن هذا التمكين لهولاء الأشخاص لم تواكبه المؤسسة على مستوى المنظومة التقاعدية ولم نلمسه في تقريرها السنوي ولم ينعكس حتى على تعديلاتها المقترحة على انظمة التقاعد والتأمينات، ويذكر هنا أن بعض أعضاء المجلس قدموا مقترحاً تشريعياً يسهم في تمكين العاملين من الأشخاص ذوي الاعاقة على غرار بعض الدول المجاورة ولكن لجنة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية تصدت لهذا المقترح ورفضته في مرحلة الملاءمة بحجة أن هناك مشروعا نظاما تقاعديا موحدا تعمل عليه الحكومة، وأدعو اللجنة أن تتراجع عن رفضها للمقترحات التشريعية على الأنظمة التقاعدية الذي أراه تقييداً على المساحة التي أتاحتها المادة 23 من نظام مجلس الشورى.

نقلة تطويرية

وتابع آل فاضل: ورد قبل فترة أن المؤسسة تعمل على إعداد نظام موحد للتأمينات، ولكن ورد أمس تعديلات على أنظمة التقاعد، مما يعطي مؤشرا على التراجع عن فكرة النظام الموحد واحتمال الاكتفاء بهذه التعديلات وهي تعديلات محدودة ولا يتوقع منها إحداث النقلة التطويرية المأمولة للمنظومة التقاعدية، وما زالت هذه المنظومة حتى مع التعديلات الجديدة تحتاج الى التطوير في مؤشر درجة الكفاية ومؤشر درجة النزاهة وكذلك إيقاف التفرقة بين أولاد الابن وأولاد البنت، وأرى اعتماد معيار الإعالة بينهم بغض النظر عن جنس المعال كما أرى التخلي عن النظرة القديمة للمرأة التي تربط هويتها بالرجل والمعكوسة في عدد من مواد أنظمة التقاعد لكي تواكب النظرة الجديدة للمرأة التي تمكنها وتساويها بالرجل في الحقوق المالية والوظيفية، ولعل المؤسسة تلتفت إلى هذا الجانب بالدراسة والتطوير بما يتواكب مع الممارسات العالمية المتقدمة على مستوى أنظمة التقاعد والاتفاقيات الدولية التي انضمت لها المملكة.

بطاقات امتياز وخصومات

المصدر: جريدة المدينة الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2022م
https://www.al-madina.com/article/769163

بشائر جديدة تنتظر كبار السن A A
حمل النظام الجديد لكبار السن الذي أقره مجلس الوزراء مؤخرًا عدة بشائر وامتيازات غير معهودة لكبار السن، منها على سبيل المثال لا الحصر قيام وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالتعاون مع مختلف الجهات ذات العلاقة منح كبير السن الذى بلغ 60 عامًا بطاقة امتياز تمكنه من الاستفادة من الخدمات العامة التي يحتاجها لضروريات حياته اليومية التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة والأهلية لكبير السن، وعليها مراعاة كبير السن في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية، والنفسية، والجسدية، وتوفر الوزارة لكبير السن المحتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة بالمجان، وتتحمل ما يترتب عليها من نفقات التشغيل والصيانة، كما على الجهة الحكومية ومن يقدم خدمة عامة نيابة عنها إعطاء كبير السن أولوية في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها، وبخاصة الخدمات الصحية والاجتماعية.

برامج مناسبة لكبار السن
كما تضمن قيام وزارة الموارد البشرية بتنظيم وتنفيذ برامج مناسبة لكبار السن؛ تعزز من مهاراتهم وخبراتهم وممارسة هواياتهم وتعزيز اندماجهم في المجتمع، وتشجيع القادرين من كبار السن على العمل، والاستفادة من برامج الدعم الموجهة إلى الجهات المشغلة لهم، و دعم النشاطات التطوعية في خدمة كبار السن، وتأهيل المرافق العامة والتجارية والأحياء السكنية والبيئة المحيطة والمساجد؛ لتكون ملائمة لاحتياجات كبار السن، وذلك في ضوء الأنظمة والأوامر ذات العلاقة، وتخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة، و حث القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجهات الأهلية على رعاية كبار السن من خلال إقامة مراكز أهلية وأندية اجتماعية.

ضوابط وتعليمات
وتتضمن الضوابط أنه لكبير السن حق العيش مع أسرته، وعليها إيواؤه ورعايته، وتكون المسؤولية في ذلك على أفراد الأسرة ولا يجوز لدور الرعاية الاجتماعية لكبير السن إيواء كبير السن فيها إلا بعد موافقته، أو بعد صدور حكم قضائي بذلك.

المحكمة تتولى تحديد العائل
ويجوز انتقال واجب الإعالة إلى من اختاره كبير السن منهم مع وجود من هو أولى منه، وفي حال عدم الاتفاق أو عدم قيام أي من أفراد الأسرة بالإعالة، فتتولى المحكمة المختصة تحديد العائل من أفراد أسرته، على أن يراعى في ذلك مصلحة كبير السن، وتكون نفقة رعاية كبير السن المحتاج وفقا لمقتضيات النفقة الشرعية.

صلاحيات حكومية
تمنح الجهة الحكومية أو من يقدم خدمة عامة نيابة عنها لكبير السن المحتاج -في حدود الصلاحيات المخولة لها نظاماً- خصماً على الخدمات العامة التي تقدمها؛ وذلك وفقاً لما تحدده، وللهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم؛ الولاية على مال فاقد الأهلية أو ناقصها من كبار السن، وذلك بعد ثبوت ولاية الوزارة عليه بحكم قضائي.

أبرز المزايا لكبير السن
*لوزارة الموارد البشرية حق الولاية على النفس لفاقد الأهلية أو ناقصها من كبار السن
-يحظر على العائل التصرف في مال كبير السن دون موافقته
-يحظر على العائل الإخلال عمدا بحماية حقوق كبير السن المحتاج ورعايته
-يحظر إساءة التصرف عمدًا في مال كبير السن لمن أوكلت إليه سلطة التصرف

-بطاقة امتياز تمكنه من الاستفادة من الخدمات العامة - توفر الوزارة لكبير السن المحتاج الأجهزة والمستلزمات الطبية المساعدة بالمجان
-أولوية في الحصول على الخدمات الأساسية التي تقدمها
*تنفيذ برامج مناسبة لكبار السن تعزز من مهاراتهم وخبراتهم
*تشجيع القادرين من كبار السن على العمل * دعم النشاطات التطوعية في خدمة كبار السن، وتأهيل المرافق العامة والتجارية
*تخصيص أماكن لكبار السن في المرافق العامة والمناسبات العامة
*حث القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والجهات الأهلية على رعاية كبار السن
العقوبات على مخالفي النظام
-السجن مدة لا تزيد على سنة
-غرامة لا تزيد على (خمسمئة ألف) ريال
-يجوز مضاعفة العقوبة على المخالف في حالة العود بما لا يتجاوز ضعف الحد الأقصى المقرر
- تتولى النيابة العامة التحقيق في المخالفات الواردة في النظام، وإقامة الدعوى أمام المحكمة المختصة.

«النيابة»: السجن 7 سنوات و5 ملايين غرامة عقوبة الاحتيال على مال الغير

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2093907

حذرت النيابة العامة من أي ممارسات تتضمن إرسال روابط أو رسائل نصية أو إلكترونية وهمية وكاذبة بأي وسيلة كانت، تنتحل صفة جهات حكومية أو هيئات أو مؤسسات مالية أو خدمية للاستيلاء على مال الغير، عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة، وتعد من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.
وأوضحت «النيابة» أن عقوبة كل من استولى على مال الغير دون وجه حق بارتكابه فعلاً أو أكثر ينطوي على استخدامه أي نوع من أنواع الاحتيال بما فيها الكذب أو الخداع أو الإيهام، هي السجن مدة تصل إلى 7 سنوات وغرامة مالية تصل إلى خمسة ملايين ريال.
وأشارت إلى أن كل شخص قام بالاستيلاء لنفسه أو لغيره على مال منقول أو سند أو توقيع هذا السند وذلك عن طريق الاحتيال أو اتخاذ اسم كاذب أو انتحال صفة غير صحيحة، متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام نظام الجرائم المعلوماتية فسيعاقب بالسجن مدة تصل إلى ثلاث سنوات، وغرامة لا تزيد على مليوني ريال.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

استكشاف الفرص واستثمار الثروات

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2021م
https://www.aleqt.com/2022/01/13/article_2244761.html

كلمة الإقتصادية

انطلقت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 في 2016، وهي تحمل في طياتها عديدا من البرامج التي يعقد عليها المجتمع السعودي الآمال الضخمة والمتنوعة في سبيل العبور نحو اقتصاد مستدام مزدهر، وفق مفاهيم جديدة لتطبيق نظريات الاقتصاد. ولكن هذه الانطلاقة لم تكن سهلة على كل حال، فهناك عديد من العقبات التنظيمية والهيكلية، التي كان لا بد من إنجازها وبسرعة حتى ينطلق الاقتصاد والمجتمع نحو البرامج الطموحة الرحبة المليئة بالإنجازات والأرقام التي تعود إلى الاقتصاد الوطني بالمنفعة والدعم.

ولقد كان لتطوير الصناعات الوطنية أهم المرتكزات التي تقوم عليها فكرة الاستدامة، لكن مع ذلك فإن الاعتماد الكبير على القطاع النفطي عطل لعقود عجلات تحرير هذا القطاع وتوسعه بشكل يتناسب مع إمكانات الاقتصاد السعودي وما يمتلكه من ثروات، ولهذا جاء برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية أحد أهم برامج الرؤية، وارتكز هذا البرنامج على تطوير أربعة قطاعات، وهي الطاقة، والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية، مع اهتمام بارز بقضايا المحتوى المحلي آخذا في الحسبان مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، وأن الهدف من هذا البرنامج الضخم هو تحويل السعودية إلى قوة صناعية كبرى في مجالي الطاقة والتعدين بشكل خاص، وأن تصبح منصة لوجستية عالمية.

وتأتي أهمية التعدين في البلاد من حجم الثروة الاقتصادية التي تحتضنها الأرض السعودية المقدر حجمها بـ1.3 تريليون دولار وتوفر تنوعا خصبا، يمكن استثماره بكفاءة عالية لتحقق أمانا كافيا في المواد الخام، وأيضا دعما لا محدودا للصناعات التحويلية، وتنويعا وجودة في الاقتصاد، لكن هذا الطموح قابلته تحديات كبيرة تمثلت أولا في تدني مستوى الاستكشاف، وهي الخطوة الأساس في بناء سلسلة القيمة، عليها تعتمد كل الخطوات التالية، سواء في تطوير المناجم، أو في زيادة الإنتاج، ومعوقات أخرى مثل قلة المطورين المحليين، نظرا إلى ضعف العوائد.

وفي مواجهة هذه التحديات تبنت الدولة الاستراتيجية الشاملة لقطاع التعدين والصناعات المعدنية ضمن برنامج تطوير الصناعات الوطنية والخدمات اللوجستية التي تضمنت 42 مبادرة تهدف إلى رفع إسهام القطاع في الناتج المحلي وصنع وإيجاد الفرص الاستثمارية والوظائف للمواطنين، ومن أهم تلك المبادرات تطوير نظام للاستثمار التعديني وتأسيس شركة سعودية لخدمات التعدين، والعمل على تطوير الإجراءات التشجيعية للاستثمار في القطاع، وإطلاق منصة إلكترونية لإصدار التراخيص التعدينية، وإطلاق أكبر برنامج مسح جيولوجي من نوعه في العالم، إضافة إلى عديد من المبادرات النوعية. وهذه الجهود التي أنجزت خلال وقت قصير، تمثل بذاتها تحديا.

تشير البيانات إلى أن عدد المجمعات المحجوزة ومناطق الاحتياطي التعديني في السعودية بلغ 431 موقعا، فيما بدا أن الحراك في قطاع التعدين يتسارع بشكل لافت، حيث بلغ عدد الرخص التعدينية حتى الآن 1967 رخصة للاستطلاع والكشف.

وتأتي هذه الإنجازات مع إتمام إطلاق مبادرة الاستكشاف المسرع لإجراء المسوح وتقييم مواقع المعادن التي ستشمل ما يزيد على 50 موقعا معتمدا، والبدء بتنفيذ مبادرة مشروع المسح الجيولوجي العام لتغطية 600 ألف كيلو متر مربع في منطقة الدرع العربي.

كما تم تدشين منصة تعدين التي تقدم خدمات متنوعة للمستثمرين، وقاعدة للبيانات الجيولوجية.

ويأتي الحديث عن هذه الإنجازات الملموسة في قطاع التعدين مع انطلاقة أعمال مؤتمر التعدين الدولي برعاية من خادم الحرمين الشريفين، ويتضمن من بين أعماله اجتماعات الطاولة المستديرة بحضور الوزراء العرب وعدد من الوزراء المعنيين بقطاع التعدين من مختلف دول العالم، يمثلون 30 دولة لإتاحة الفرصة للمستثمرين وشركات التعدين والأطراف

حقوق الإنسان في الصحافة

المعنية بقطاع التعدين على مستوى العالم، ما يمنحهم فرصة واسعة لقراءة أفضل لإمكانات وفرص قطاع التعدين في السعودية التي تتميز بموارد معدنية غنية توفر فرصا هائلة للاستكشاف والتطوير، وعلى مدار يومين لجلسات وورش عمل مؤتمر التعدين الدولي سيشارك في فعالياته ألفا شخص من 100 دولة و150 من كبار المستثمرين العالميين و100 متحدث دولي بارز بينهم عدد من الوزراء المعنيين بقطاع التعدين وقادة الاستثمار التعديني على مستوى العالم، وقادة القطاعات المالية، ورؤساء كبرى شركات التعدين، من مختلف الدول.
هذا العدد من الحضور والمشاركين والزخم الذي يصاحبه يدل على حجم الاهتمام العالمي بالسوق السعودية والثقة بها.
كما يؤكد ذلك سلامة المنهجية الاقتصادية تجاه قطاع التعدين السعودي وفق ما يتم التخطيط له مستقبلا لاستثمار هذا القطاع بشكل إيجابي ويصبح أكثر إنتاجية وتفاعلا مع دعم الناتج المحلي، وأن الخطوات التي اعتمدتها الحكومة تؤتي ثمارها لتعزيز القيمة المضافة لهذا القطاع وصولا إلى المستهدف بأن يبلغ إجمالي مساهمته أكثر من 64 مليار دولار بحلول 2030.

متى تنخفض القيمة المضافة..؟

المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2021م
https://www.alriyadh.com/1929332

طلعت حافظ

سُئل سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز خلال المقابلة التلفزيونية الشهيرة التي أجراها مع سموه الزميل الإعلامي عبدالله المديفر بمناسبة مرور خمس سنوات على انطلاقة رؤية المملكة 2030، عن الأسباب التي دَعت بالحكومة السعودية إلى رفع قيمة الضريبة المضافة من 5% ثم إلى 10% لتستقر حالياً عند مستوى 15%.
كان رد سموه كعادته واضحاً وصريحاً عن دواعي رفع نسبة الضريبة مُعزياً ذلك للظروف الصعبة التي خيمت على أسواق النفط العالمية خلال العام الماضي، حيث قد وصلت أسعار النفط إلى ما دون الصفر بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد، مما أضطر الدولة إلى إعادة النظر في نسبة الضريبة لتعويض جزء من الانخفاض الحاد في الإيرادات النفطية.
بكل تأكيد وكما أوضح سموه في المقابلة أنه شخصياً يهمه رفاه المواطن وراحته وسعادته، ولكن ببعض الأحيان قد تضطر الظروف الاقتصادية والمالية الصعبة التي تمر بها الدولة، إلى اتخاذ قرارات اقتصادية ومالية قد تكون قاسية ومؤلمة بعض الشيء للمواطن، مثل قرار رفع نسبة قيمة الضريبة المضافة إلى 15% تفادياً لحدوث ما قد يكون الأسوأ في المستقبل لو تركت الأمور دون علاج، والذي بدوره قد ينعكس بعواقب وخيمة وأكثر قساوة وضراوة، مثل تخفيض الرواتب وإلغاء البدلات وإلى غير ذلك من الإجراءات التقشفية الصعبة.
برنامج الاستدامة المالية، الذي أُطلق سابقاً بنهاية العام 2016 باسم برنامج تحقيق التوازن المالي ضمن برامج رؤية المملكة 2030، كشف للحكومة مع بداية انطلاقته عن واقع حال مالي مرير متوقع للدولة وخطير في نفس الوقت إن هي استمرت في سلوكها الإنفاقي التوسعي غير المنضبط دونما أن يكون هناك أي نوع من أنواع الضبط والترشيد المالي في الإنفاق، حيث على سبيل المثال، في ظل التنامي المستمر للمتطلبات التنموية للمملكة خلال العقود الماضية، شهدت المصروفات الحكومية بشقيها الرأسمالي والتشغيلي تسارعاً غير مسبوق، حيث سجلت هذه المصروفات نمواً سنوياً بلغت نسبته في المتوسط 18% منذ عام 1970، بينما سجلت قفزة استثنائية خلال العقدين الماضيين بلغت حوالي 462% في حين سجلت في العقد الماضي وحده نمواً بلغت نسبته حوالي 182%. وبين عامي 2014 و 2016 انخفضت أسعار النفط بشكلٍ كبير جداً، مما تسبب في إعلان الحكومة عن أعلى عجز مالي في حينه في ميزانيتها في عام 2015 بنحو 366 مليار ريال تحولاً من فائض بلغ 180 مليار خلال العامين السابقين. هذا السيناريو المالي المؤلم أجبر الدولة على اتخاذ مجموعة من الإصلاحات المالية، منها خَفض الإنفاق العام بنسبة 26%.

وفي عام 2016 تدهورت أسعار النفط بشكل إضافي مما أضطر الدولة إلى اتخاذ عدداً من الإصلاحات المالية لخفض العجز المالي، من بينها رفع كفاءة الإنفاق التشغيلي والرأسمالي معاً. ولكن رغم ذلك استمر الدين العام في رحلة الصعود ليرتفع من 44 مليار ريال إلى 142 مليار ريال وانخفضت أرصدة الحسابات الحكومية في البنك المركزي السعودي (ساما) من 1413 مليار ريال إلى حوالي 577 مليار ريال بنهاية عام 2016.

وفي ظل هذه التحديات المالية الصعبة وارتهان ميزانية الدولة للإيرادات النفطية، اضطرت الدولة إلى تعزيز استدامة الإيرادات الحكومية من خلال تنمية الإيرادات غير النفطية، بما في ذلك تحسين وترشيد الإنفاق العام، وإلغاء الإعانات الحكومية غير الموجهة، بالإضافة إلى اتخاذ سلسلة من الإجراءات الأخرى الكفيلة بتحقيق الاستدامة المالية للمملكة.

وكجزء من حزمة الإصلاحات المالية الهيكلية في المملكة، وَقعت السعودية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة في شهر يونيو من عام 2016، وبدأت دول المجلس في تطبيقها وفق جدول زمني متفاوت وبنسبة موحدة بواقع 5%، والتي تُعد الأقل على مستوى العالم، حيث على سبيل المثال، تصل في دولة النرويج إلى 25% وفي دول الصين إلى 17%، هذا بالإضافة إلى فرض تلك الدول لضرائب أخرى، مثل ضريبة الدخل على الأفراد، بواقع 47.2% بالنرويج و 45% بالصين.

سمو ولي العهد أكد في المقابلة المذكورة، أن رفع نسبة قيمة الضريبة المضافة إلى 15% سيتم إعادة النظر فيه وتقيمه وفق المعطيات لتعود النسبة إلى ما كانت عليه لربما في خلال عام أو خمسة أعوام بحدٍ أقصى.

ويُعول بإذن الله على برنامج الاستدامة المالية، تحقيق الاستدامة للوضع المالي للمملكة، وبالذات وأنه قد ساعد في السيطرة على نسب العجز من الناتج المحلي الإجمالي من 15.8% في عام 2015 الى 4.5% في 2019 وأدى كذلك إلي تقوية الموقف المالي للمملكة، وتعزيز مركزها المالي للتعامل مع الصدمات الخارجية.

ويتوقع للبرنامج أن يساعد الدولة على تخفيض قيمة الضريبة المضافة في أقرب وقت ممكن، وبالذات في ظل النمو المتسارع للإيرادات غير النفطية والحراك غير المسبوق الحاصل في عدة أنشطة وقطاعات اقتصادية، منها نشاط الترفيه وقطاع السياحة، على جانب نمو استثمارات صندوق الاستثمارات العامة وعوائده والتي يُعول عليها أن تكون رافد مهماً لميزانية الدولة ولاقتصاد المملكة.

كما أن التوقع بتحقيق الميزانية العامة للدولة للعام المالي الحالي 2022، لفائض مالي بحدود 90 مليار ريال، سيعزز من إيرادات الدولة ويكون مُمكن لها لاتخاذ القرار المناسب لتخفيض قيمة الضريبة المضافة، لينعم المواطن برغد العيش وكريم الحياة التي ينشداها لهما خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز يحفظهما الله.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2022م https://www.alriyadh.com/1929366
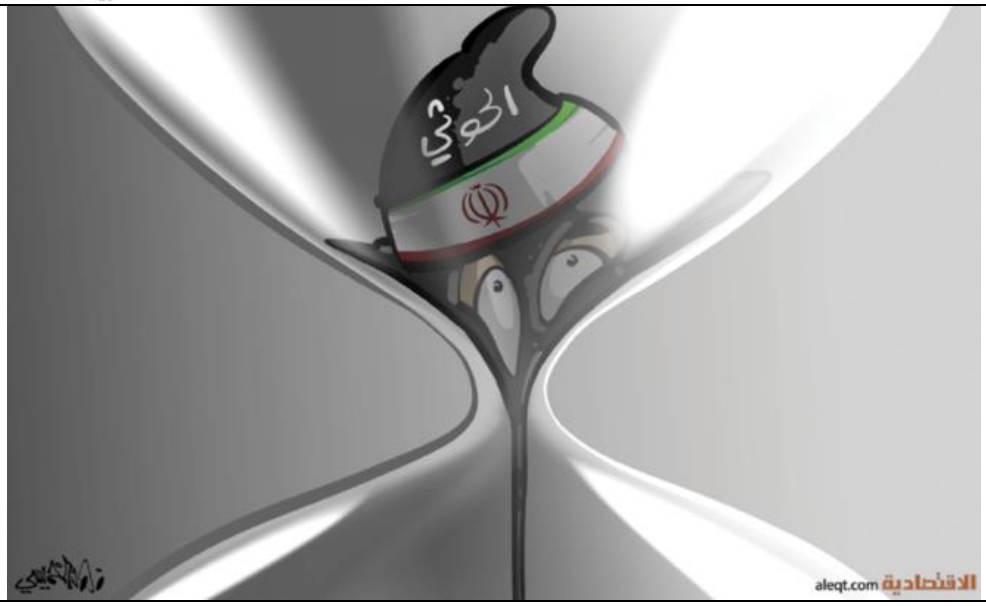	المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 10 جماد ثاني 1443هـ - 13 يناير 2022م https://www.aleqt.com/2022/01/13/article_2245001.html